اللاوعي بالإعلام والتعليم، وذلك لترسيخ صورة المستقبل الذي تريده السياسة، وبناء التوجهات على غرارها.

3- تصنيف العالم جغرافيا وسياسيا وحضاريا، وتحديد المكانة الدولية لها وذلك بدراسة التفاعل بين الأقاليم والتأثير المتبادل بينها، وتحديد التخصصات والقطاعات العسكرية والتكنولوجية في العالم.

4- إحداث التكامل بين المعارف المتنوعة والقيم المختلفة من أجل حسن تصميم الفعل الاجتماعي. ذلك أن معظم المعارف التي يستخدمها دارسو المستقبل من أجل التوصية بقرار أو تصرف ما هي معارف تنتمي إلى علوم ومجالات بحث متعددة لها خبراؤها والمتخصصون فيها.

5- زيادة المشاركة الديمقراطية في تصور وتصميم المستقبل وإفساح المجال لعموم الناس للاشتراك في اقتراح وتقييم الصور البديلة للمستقبل الذي سيؤثر في حياتهم وحياة خلفهم.

الدراسات الاستشرافية بين التحديات والضرورة:

تحدثنا من قبل عن أهمية الدراسات المستقبلية ودورها المؤثر في تقدم الدول والمجتمعات والشعوب، ومن ثم نؤكد لكم أن المجتمعات التي تأمل في المساهمة الفاعلة في بناء وتطوير الحضارة الإنسانية فعليها أن تجعل من العلم والبحث الاستشرافي رافعة للدولة والمجتمع على أساس أولوية العلم على المال، والوعي على الثروة، وذلك باعتبار أن العلم هو الثروة الحقيقية في الحياة، وهو السبيل لمواجهة التحديات والأخطار التي تواجه المجتمعات العربية، ومن هنا يمكن القول أن الأمة التي تريد أن تنتج أو تبدع أو تضيف عناصر جديدة ومفيدة للبشرية، هي الأمة التي تحترم شعبها وتقدر كفاءاتهم ومواهبهم وإبداعاتهم الفكرية والعلمية وتعي حقيقة مقدراتها وثرواتها الطبيعية والبشرية، وتقوم بتوجيهها الوجهة الصحيحة على صعيد العمل والممارسة الإبداعية وربط الأهداف بالنتائج المثمرة، وفيما يلي عرض لأهم التحديات التي يشهدها عصرنا الحاضر:

أولا: التحديات المحلية:

مثل تعدد المفاهيم القيمية وتنافرها وتراجع مبدأ المسؤولية – التوجه التكنولوجي – بناء البشر لمسؤولية المستقبل.

ثانيا: التحديات العالمية:

ثورة المعلومات والاتصالات – التحديات السكانية – مشكلة الأمية- إعداد البشر القادرين علي التعليم – التحدي الثقافي - التحدي القيمي السلوكي - التحدي المعلوماتي- التحدي التعليمي.

ثالثا: التحديات الاجتماعية:

التطرف – التفكك الأسري – اهتزاز القيم.

رابعا: التحديات الاقتصادية:

القطاع الاقتصادي – الانفجار السكاني – مشكلات الهجرة – البطالة – المرتبات.

خامسا: التحديات العلمية:

عدم وجود استراتيجيات أو سياسات لمعظم الدول العربية في مجال الدراسات والبحث العلمي، وكذلك ضعف المخصصات المرصودة، وأيضاً هروب العنصر البشري واعتمادها على العناصر غير المدربة، ثم ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول.

ومما سبق تبدو الحاجة ماسة إلى نظام تعليم متميز يستطيع أن يخرج للمجتمع مواطنين وقادة يساهمون في بناء المجتمع الحديث والذي من شأنه أن يطرح نموذجاً في العالم، والتركيز على التفكير بعمق خارج القوالب المبرمجة والأطر الرتيبة للعقل، بشكل عام بغية إرساء الأسس الأولية لعملية تفكير جديدة يكون دورها مهماً في حياة إنساننا المعاصر، فضلاً عن توفير الأطر والصيغة الضرورية للنموذج الجديد الذي نرغب في طرحه على العالم.